إنتلجنسيا
Intelligentsia
For Research & Survey

نظام إنتخابي مقترح لمجلس النواب الأردني
تسمية النظام : النظام المختلط للانتخابات النيابية الاردنية

في غمرة البحث عن نظام انتخابي بديل لنظام الصوت الواحد الذي تجرى بموجبه الانتخابات النيابية الاردنية ، وهو النظام الذي أظهر وجود تباينات عميقة في وجهات النظر بين الاحزاب السياسية والمنظمات المدنية والقوى السياسية والاجتماعية ، قام مركز انتلجنسيا للدراسات ببحث ومناقشة 27 نظاما انتخابيا في مختلف دول العالم ، ثم قام بتصميم نظام انتخابي جديد لمجلس النواب الاردني ، ويقوم هذا النظام على ثلاثة خيارات تنطلق من أفكار المزج ما بين الصوت الواحد والنظام المختلط من أجل توليد رؤية جديدة مختلفة للنظام الانتخابي المنشود وبما يتوافق مع البنى السياسية والاجتماعية في الاردن

مواصفات النظام :

- لا يخرج عن مواصفات النظم الإنتخابية المختلطة (التي تجمع بين النظامين الاغلبي والنسبي) إلا من حيث تكييف آلياته بما يتناسب مع الواقع السياسي والإجتماعي الأردني .
- مقاعد التمثيل الفردي (الأغلبي) تبقى كما هي بموجب الصوت الواحد .
- يعتمد مبدأ توليد المقاعد النسبية من خلال الصوت الواحد .
- يتيح المجال لزيادة أو إنقاص عدد مقاعد مجلس النواب كذلك أحجام وأعداد الدوائر الإنتخابية .
- حسب تقديرنا فإنه يحقق المطلوب الشعبي والحزبي والرسمي .
- نتوقع أن يحظى بقبول أطراف الحياة السياسية والمجتمعية الأردنية .
- نتوقع أن يسهم في تفعيل المشاركة الشعبية وتحفيز الاحزاب على الإندماج فيما بينها ، وتشكيل تيارات سياسية وقوائم واسعة الإنتشار .
- لا يتعارض مع المعايير الإنتخابية في العالم ، ولا ينطوي على أي شبهة تتعلق بالنزاهة والعدل والمساواة .
- هنالك مزايا عديدة لهذا النظام سيتم إيضاحها لاحقا .
- من الصعب تطبيق هذا النظام على أي انتخابات سابقة في الأردن ،لأن اعتماد النظام المختلط الذي يتضمن تمثيلا نسبيا سيؤدي إلى تغيير مجريات السلوك الإنتخابي ، والخطط الإنتخابية والعمليات الحسابية التي ستبنى عليها تلك الخطط ، بسبب وجود فرص الحصول على مقاعد التمثيل النسبي ، لذا سيتم بناء المثال التوضيحي على فرضية ليست بعيدة عن النتائج والأرقام المتوقعة في حال اعتماد هذا النظام .

الخيار الأول

1 - العدد الكلي لمقاعد مجلس النواب (124) حسب التفاصيل المبينة في هذا النظام .
2 - يعاد تقسيم الدوائر الإنتخابية وفقا لأحد الأسس التالية :
- دوائر صغيرة بعدد المقاعد الأساسية (مقعد لكل دائرة)
- ثلاث دوائر/ أقاليم كبيرة (شمال / وسط / جنوب)
- 12 دائرة انتخابية بعدد المحافظات .
- الإبقاء على التقسيمات الحالية مع إجراء بعض التعديلات عليها .

3 ـ يكون عدد المقاعد الأساسية للمسلمين 80 مقعدا .
4 ـ لغايات التمثيل النسبي يضاف (26) مقعدا إلى مقاعد المجلس .
5 ـ يحتفظ المسيحيون بمقاعدهم كما هي (9) مقاعد .
6 ـ يحتفظ الشركس والشيشان بمقاعدهم كما هي (3) مقاعد .
7 ـ تحتفظ المرأة بمقاعدها كما هي (6) مقاعد .

بهذا يكون توزيع المقاعد حسب الجدول التالي :

عدد المقاعد	التخصيص
80 مقعدا	المقاعد الأساسية للمسلمين
26 مقعدا	مقاعد التمثيل النسبي
9 مقاعد	الكوتا المسيحية
3 مقاعد	كوتا الشركس والشيشان
6 مقعدا	الكوتا النسائية
124 مقعدا	المجموع

(هنا يلزم التنويه إلى أن نسبة مقاعد التمثيل النسبي المقترحة في هذا النظام تساوي 32,5 % من المقاعد الأساسية الفردية و 24,5% من مجموع المقاعد النسبية والفردية (التعددية) معا ، و 21% من مجمل مقاعد المجلس .

بناء على الجدول أعلاه يمكن احتساب معدل التمثيل النيابي الوطني بعدة وجوه :

حسب المقاعد الأساسية (80 مقعدا)	**مقعد لكل 68750 مواطنا**
حسب التمثيل النسبي (20 مقعدا)	**مقعد لكل 275000 مواطن**
حسب المقاعد الأساسية والتمثيل النسبي معا (100)	**مقعد لكل 55000 مواطن**
حسب مجموع مقاعد المجلس (125 مقعدا)	**مقعد لكل 44000 مواطن**

7 ـ الترشيح للإنتخابات :
يتم الترشيح للإنتخابات إما بشكل فردي أو ضمن قائمة ، مع مراعاة الضوابط الخاصة بالقوائم المعلنة والمسجلة رسميا من حيث : الحد الأدنى لعدد مرشحي القائمة / نسبة تمثيلها للدوائر الإنتخابية في المملكة / الحد الاعلى لعدد مرشحي القائمة (مثلا ، أن لا يزيدالعدد عن ثلثي عدد الدوائر ، لتجنب فوضى اصطفافات غير الحزبيين وإمكانات الشراء لزيادة الإستفادة من مقاعد التمثيل النسبي) وأية ضوابط أخرى يحددها النظام والقانون في صيغته النهائية .

8 ـ الإنتخاب :
يتم الإنتخاب على أساس الصوت الواحد بحيث ينتخب المواطن مرشحا واحدا في دائرته الإنتخابية سواء كان المرشح فرديا أو عضوا في قائمة .

9 ـ احتساب النتائج وتوزيع المقاعد :
أ ـ المقاعد الأساسية :
80 مقعدا يفوز بها المرشحون الذين حصلوا على أعلى الأصوات في دوائرهم بصرف النظر عما إذا كانوا من المرشحين الفرديين أم من القوائم .

<u>فرضية سنبني عليها حساباتنا اللاحقة</u>

بلغ مجموع الناخبين 1400000 ناخبا في كل الدوائر ، وأظهرت عمليات الفرز لغايات تحديد الفائزين بالمقاعد الأساسية الفردية فقط (ال 80 مقعد) النتائج التالية :

الفائزون	العدد	النسبة
من قائمة إسلامية	15 فائزا	18,8% *
من قائمة قومية	3 فائزين	3,8%
من قائمة يسارية	3 فائزين	3,8%
من قائمة وسطية	4 فائزين	5%
من قائمة مستقلين	27 فائزا	33,8%
مرشحون فرديون (خارج القوائم)	28 فائزا	35%
المجموع	**80 فائزا**	**100%**

* بسبب دقة المعلومات المتوفرة عن أصوات ومقاعد جبهة العمل الإسلامي بشكل خاص ، فقد تم استنباط النسبة 18,8% استنادا إلى ما حققته الجبهة من نتائج في انتخابات 1993 + 2003 على النحو التالي :

- نسبة مقاعد جبهة العمل الإسلامي في انتخابات 1993 إلى مجمل مقاعد المجلس = 21,3 %
- نسبة مقاعد الجبهة في انتخابات 2003 = 15,5 %
- معدل النسبتين = 18,4 % + 0,4 % هوامش = **18,8 % وسيتم اعتماد هذه النسبة كمقياس لحساب المقاعد الفردية (وليس النسبية) في كل خيارات هذا النظام .**

ب ـ أصوات القوائم :

يتم جمع كل الأصوات التي حصلت عليها كل القوائم ولنفرض أنها بلغت (**812000**) صوتا موزعة على النحو التالي :

القائمة	المقاعد الفردية لمرشحي القائمة	مجموع أصوات الفائزين بالمقاعد الفردية من مرشحي القائمة في كل الدوائر	مجموع أصوات غير الفائزين من مرشحي القائمة في كل الدوائر	مجموع أصوات مرشحي القائمة في كل الدوائر (الفائزين وغير الفائزين)
إسلامية	15 مقعدا	178000 صوتا	25000	203000
قومية	3 مقاعد	36000	20500	56500
يسارية	3 مقاعد	35000	14500	49500
وسطية	4 مقاعد	47000	27000	74000
مستقلة	27 مقعدا	324000	105000	429000
المجموع	**52 مقعدا**	**620000**	**192000**	**812000**

ت ـ نسب القوائم :

يتم احتساب نسبة أصوات كل قائمة من أصل مجموع الاصوات التي حصلت عليها كل القوائم على النحو التالي :

$$\frac{\text{مجموع أصوات القائمة في كل الدوائر}}{\text{مجموع أصوات كل القوائم في كل الدوائر}}$$

مثال : القائمة الإسلامية : مجموع الأصوات في كل الدوائر 203000

**** % 25 = ——————————————————**

مجموع أصوات كل القوائم في كل الدوائر 812000

**** حيث تم استثناء أصوات المرشحين الفرديين (من خارج القوائم) من حساب التمثيل النسبي ، وحيث أن هذه النسبة (25 %) نتجت عن محصلة المقاعد الفردية التي أنتجها المقياس المعتمد لحساب المقاعد الفردية (18,8%) فسيتم اعتمادها لغايات احتساب نسب أصوات الجبهة من أصل أصوات كل القوائم ، وبالطبع لغايات احتساب المقاعد النسبية التي قد تحصلها الجبهة في كل خيارات هذا النظام .**

>> قد لا تكون هذه النسبة دقيقة عند تطبيقها على أصوات ومقاعد القوائم الأخرى بسبب عدم وجود معلومات دقيقة حول القوائم الأخرى ، لكنها قريبة من التوقعات .

ث ـ توزيع المقاعد النسبية على القوائم :

يتم توزيع مقاعد التمثيل النسبي ال (26) على القوائم حسب نسبة أصوات كل قائمة إلى مجموع الأصوات التي حصلت عليها كل القوائم ، وحسب الفرضية والمعادلة اعلاه فإن حصص القوائم ستكون كما يلي :

القائمة	المقاعد الفردية لمرشحيها في كل الدوائر	مجموع أصوات القائمة في كل الدوائر	نسبة أصوات القائمة إلى مجموع أصوات القوائم
إسلامية	15	203000	% 25
قومية	3	56500	% 7
يسارية	3	49500	% 6
وسطية	4	74000	% 9
مستقلة	27	429000	% 53
المجموع	52	812000	% 100 *

*** يلاحظ أننا استثنينا المرشحين الفائزين الفرديين (من خارج القوائم) من حساب التمثيل النسبي لأنهم لن يستفيدوا من المقاعد المخصصة للقوائم .**

ج ـ توزيع المقاعد النسبية على مرشحي القوائم :

يفوزبمقاعد التمثيل النسبي لكل قائمة ، أصحاب أعلى الأصوات من مرشحي القائمة **الذين لم ينجحوا** ، دون النظر إلى الدوائر التي رشحوا أنفسهم فيها حسب المبين في الفقرة ح أدناه.

ح ـ النتائج النهائية :

بعد فرز وحساب المقاعد الفردية والنسبية حسب الفرضية أعلاه ، تظهر نتائج القوائم على النحو التالي :

القائمة	المقاعد الفردية لمرشحيها في كل الدوائر	مجموع أصوات القائمة في كل الدوائر	نسبة أصوات القائمة إلى مجموع أصوات القوائم	مقاعد القائمة من مخصص التمثيل النسبي	مجموع مقاعد القائمة (الفردية والنسبية)	نسبة المقاعد إلى مجموع مقاعد المجلس
إسلامية	15	203000	% 25	6	21	%17
قومية	3	56500	% 7	2	5	% 4
يسارية	3	49500	% 6	2	5	%4
وسطية	4	74000	% 9	2	6	%5
مستقلة	27	429000	% 53	14	41	%33

المجموع	52	812000	% 100	26	78	%63

(تم جبر الكسور عند احتساب مقاعد القوائم من التمثيل النسبي ، ويمكن اتباع طريقة أكبر الزوائد التي تؤدي إلى نفس النتيجة ، أو طريقة أكبر المتوسطات التي تكون نتيجتها لصالح أكبر قائمة / المستقلين / على حساب القوميين ، أو طريقة هوندت التي تؤدي إلى النتيجة الأخيرة)

وبإضافة مقاعد المرشحين الفرديين (28) ومقاعدالمسيحيين والشركس والمرأة (18) يصبح المجموع النهائي لأعضاء مجلس النواب (124)

10 ـ مقاعد الكوتات :
بالنسبة لمقاعد الكوتات تحتسب على أساس الفائزين / الفائزات بأعلى الأصوات على النحو التالي :

- 9 مقاعد للمسيحيين يفوز بها أصحاب أعلى الاصوات في الدوائر المخصصة لهم .
- 3 مقاعد للشركس والشيشان يفوزبها أصحاب أعلى الأصوات في الدوائر المخصصة لهم .
- 6 مقاعد للنساء تفوز بها صاحبات أعلى الأصوات على مستوى الأقاليم الثلاثة (مقعدان لكل إقليم)

الخيار الثاني

تخصيص المقاعد :

عدد المقاعد	التخصيص
68 مقعدا	المقاعد الأساسية للمسلمين
21 مقعدا	مقاعد التمثيل النسبي
9 مقاعد	الكوتا المسيحية
3 مقاعد	كوتا الشركس والشيشان
6 مقاعد	الكوتا النسائية
107 مقاعد	المجموع

(هنا يلزم التنويه إلى أن نسبة مقاعد التمثيل النسبي المقترحة في هذا النظام تساوي 30 % من المقاعد الأساسية الفردية و 23,6% من مجموع المقاعد النسبية والفردية معا و19,6% من مجمل مقاعد المجلس) .

توزيع المقاعد الأساسية (حسب الفرضية المبينة في الخيار الأول)

أظهرت عمليات الفرز لغايات تحديد الفائزين بالمقاعد الأساسية (ال 68 مقعد) النتائج التالية :

الفائزون	العدد	النسبة
من قائمة إسلامية	13	%18,8
من قائمة قومية	2,5	%3,8
من قائمة يسارية	2,5	%3,8

من قائمة وسطية	3	%5
من قائمة مستقلين	23	%33,8
مرشحون فرديون (خارج القوائم)	24	%35
المجموع	**68 فائزا**	**%100**

- تم تقريب النسب وجبر الكسور

النتائج النهائية (بناء على الفرضية وبعد إجراء العمليات الحسابية لنسب الأصوات وأعداد المقاعد)

القائمة	المقاعد الفردية لمرشحيها في كل الدوائر	مجموع أصوات القائمة في كل الدوائر	نسبة أصوات القائمة إلى مجموع أصوات القوائم	مقاعد القائمة من مخصص التمثيل النسبي	مجموع مقاعد القائمة (الفردية والنسبية)	نسبة المقاعد إلى مجموع مقاعد المجلس
إسلامية	13	203000	% 25	5	18	%16,8
قومية	2,5	56500	% 7	1,5	4	% 3,7
يسارية	2,5	49500	% 6	1,5	4	%3,7
وسطية	3	74000	% 9	2	5	%4,7
مستقلة	23	429000	% 53	11	34	%31,8
المجموع	44	812000	% 100	21	65	%60,7

* تم جبر الكسور وتعويض فرق النسبة للقوميين واليساريين

وبإضافة مقاعد المرشحين الفرديين (24) ومقاعدالمسيحيين والشركس والمرأة (18) يصبح المجموع النهائي لأعضاء مجلس النواب (107)

مقاعد الكوتات :

بالنسبة لمقاعد الكوتات تحتسب كما هو مبين في الخيار الأول

الخيار الثالث

هذا الخيار يستجيب لمطالب الأحزاب بإلغاء الكوتات ويمنحهم نسبة أكبر من المقاعد حسب المبين أدناه :
ـ دمج مقاعد الكوتات مع المقاعد الأساسية .
ـ العدد الكلي لمقاعد المجلس : 112 قابلة للزيادة إذا أظهرت نتائج الإنتخابات نقصا في عدد مقاعد الكوتات الثلاث
ـ عدد المقاعد الأساسية بما فيها مقاعد الكوتات : 86 (68 مسلمين + 9 مسيحيين + 3 شركس وشيشان + 6 للمرأة)
ـ عدد مقاعد التمثيل النسبي : 26 (وتساوي 30% من المقاعد الأساسية أو 23,2% من مجمل مقاعد المجلس البالغة 112)

توزيع المقاعد الأساسية (حسب الفرضية المبينة في الخيارين الأول والثاني)

أظهرت عمليات الفرز لغايات تحديد الفائزين بالمقاعد الأساسية (ال 86 مقعدا التي تضم مقاعد الكوتات) النتائج التالية :

الفائزون	العدد	النسبة
من قائمة إسلامية	16	%18,8
من قائمة قومية	3	%3,8
من قائمة يسارية	3	%3,8
من قائمة وسطية	5	%5
من قائمة مستقلين	29	%33,8
مرشحون فرديون (خارج القوائم)	30	%35
المجموع	**86**	**%100**

- تم جبر الكسور لصالح قائمة الوسط (أعلى الكسور)

النتائج النهائية (بناء على الفرضية وبعد إجراء العمليات الحسابية لنسب الأصوات وأعداد المقاعد)

القائمة	المقاعد الفردية لمرشحيها في كل الدوائر	مجموع أصوات القائمة في كل الدوائر	نسبة أصوات القائمة إلى مجموع أصوات القوائم	مقاعد القائمة من مخصص التمثيل النسبي	مجموع مقاعد القائمة (الفردية والنسبية)	نسبة المقاعد إلى مجموع مقاعد المجلس
إسلامية	16	203000	% 25	6,5	22,5	%20
قومية	3	56500	% 7	2	5	% 4,5
يسارية	3	49500	% 6	1,5	4,5	%4

وسطية	5	74000	% 9	2	7	%6,3
مستقلة	29	429000	% 53	14	43	%38,4
المجموع	56	812000	% 100	26	82	%73,2

وبإضافة مقاعد المرشحين الفرديين من خارج القوائم (30) يصبح العدد الكلي 112 مقعدا

في حالة حدوث نقص في أي من مقاعد المرأة أو المسيحيين أو الشركس والشيشان يتم استكماله بإحدى الوسائل التالية :
ـ إنجاح أصحاب أعلى الأصوات على مستوى الوطن ممن لم ينجحوا من مرشحيهم .
ـ أنجاح أصحاب أعلى الأصوات ممن لم ينجحوا من مرشحيهم على مستوى الدوائر .
ـ إنجاح أصحاب أعلى نسبة أصوات ممن لم ينجحوا من مرشحيهم على مستوى الدوائر .

- **(في هذه الحالة يزيد عدد مقاعد المجلس حسب النقص في مقاعد الأقليات)**

إختيارات وتعديلات يمكن إجراؤها على هذا النظام دون أن يحدث اختلال جوهري عند تطبيقه

ـ الإبقاء على التقسيم الحالي للدوائر الإنتخابية .
ـ تقسيم البلاد إلى ثلاثة أقاليم انتخابية : شمال / وسط / جنوب
ـ توزيع مقاعد التمثيل النسبي على غير الناجحين من مرشحي القوائم بناء على أعلى نسبة أصوات في الدوائر بدلا من أعلى الأصوات على مستوى المملكة . (لا نوصي بهذا التوزيع ، لان مناطق الكثافة السكانية تطالب بمزيد من الإنصاف ، ومن المؤكد أن توزيع المقاعد النسبية حسب أعلى الاصوات في الوطن ـ كما هو في هذا النظام ـ سيمتص احتجاجات الكثافة السكانية ويشعرها بالإنصاف إلى حد يسهم في تحريك أغلبيتها الصامتة ، لأن معظم المقاعد النسبية ستكون من دوائرها)
ـ زيادة أو إنقاص عدد مقاعد التمثيل النسبي
ـ إنقاص أو زيادة عدد المقاعد الاساسية للمسلمين
ـ إجراء تغييرات على عدد مقاعد الكوتا النسائية
ـ حصر توزيع مقاعد التمثيل النسبي بالقوائم الحزبية فقط واستبعاد قوائم المستقلين (لكن هذا سيفتح الطريق لاستئثار الحزب الاقوى بالغالبية العظمى من هذه المقاعد).

التوقعات والإحتمالات
1ـ من الصعب أن تلتقي قوائم أحزاب المعارضة كلها لتشكل تيارا واحدا متماسكا ، لأن الحزب الاقوى (جبهة العمل) سيفرض شروطه على الأحزاب الأخرى حول أعداد المرشحين ، وحول من سيحظى بمقاعد التمثيل النسبي .
2 ـ من مصلحة جبهة العمل الإسلامي أن تضم إلى قائمتها المرشحين الإسلاميين الأقوياء من خارج الحزب ، لأن أصواتهم الكثيرة ستزيد من فرصتها للحصول على عدد أكبر من المقاعد النسبية ، في الوقت نفسه فإن أولئك المرشحين سيستفيدون من أصوات الجبهة في كل الدوائر ، وهي الأصوات التي ستشكل صمام أمان لنجاحهم إذا أخفقوا فرديا .
3 ـ ستضطر الأحزاب الأخرى إلى الإعتماد على الذات وتوسيع مساحة حركتها في الأوساط الشعبية بهدف استقطاب الناخبين ، ومن المؤكد أنها ستقوم بتصميم أشكال مبتكرة من المقايضات فيما بينها على مستوى أصوات الناخبين في الدوائر ، ما يعني ظهور تحالفات مصلحية مشروعة .

4 ـ قد تلجأ بعض الأحزاب إلى نشر أعداد كبيرة من مرشحيها في أكبر عدد من الدوائر لغايات تجميع الأصوات عند توزيع مقاعد التمثيل النسبي ، الأمر الذي يتطلب تحديد الضوابط اللازمة لعدد مرشحي كل قائمة .
5 ـ الفرصة الثانية للنجاح (النسبية) ستحفز المرشحين المستقلين الأقوياء إلى تشكيل / أو الإنضمام إلى قوائم مستقلة فتسهم بذلك في تشكيل تيار عريض على مستوى البلاد ، بحيث يمثل المعادل الإنتخابي والنيابي لجبهة العمل الإسلامي مما سيسهم في تحقيق التوازن في أداء مجلس النواب .
6 ـ وجود قوائم متماسكة ذات ملامح سياسية واضحة سيسهم في تقليل عدد المرشحين على أسس فردية (تعددية) لأن وجود هذه القوائم سيولد سؤالا رئيسا في أذهان الناخبين حول الإتجاه السياسي (المؤكد) للمرشح الفردي .
7 ـ قد يكون قبول جبهة العمل الإسلامي لهذا النظام مصحوبا بشيء من التذمر ، ليس بسبب نسبة أو عدد مقاعد التمثيل النسبي إنما لأنها قد لا ترغب في أن يظهر نظام انتخابي يخلق أجواء انتخابية وحزبية جديدة قد تخلخل مكانتها التقليدية ، إضافة إلى أن إقرارمثل هذا النظام قد يوقظ الأحزاب الأخرى من سباتها ، ويدعوها الى اعادة النظر في حساباتها وأداءاتها وتحالفاتها ، وقد يكون من النتائج التطبيقية لهذا النظام ظهور معادلة مفادها : ان عدد المقاعد التي تحصدها الجبهة في النظام التعددي (الصوت الواحد) سيكون أكثر مما تحصده في النظام المختلط ! لقد حدث هذا من قبل ، في نيوزيلنده حيث نظام الدوائر الإنتخابية ذات النائب الواحد، لذا لم يكن غريبا أن يقاوم الحزب الاكبر فيها (الحزب الوطني) تعديل النظام الإنتخابي الأغلبي (التعددي) وتحويله إلى نظام مختلط عام 1993.

سيناريوهات تطبيقية
نموذج حزب جبهة العمل الإسلامي
انتخابات 2003

رغم أن تطبيق نتائج انتخابات 2003 التي أجريت حسب قانون الصوت الواحد لن تكون دقيقة عند قياسها على الإنتخابات التي ستجرى بموجب هذا النظام المختلط ، إلا أن هذا السيناريو قد يحمل دلالات مستقبلية لنتائج النظام المطلوب في حال تطبيقه :

انتخابات مجلس النواب الرابع عشر 2003
عدد الناخبين : 1330450
أصوات جبهة العمل الإسلامي : 166727
نسبة أصوات الجبهة إلى مجموع الناخبين : 12,5 %
عدد المقاعد التي حصلت عليها الجبهة : 15

1ـ احتمالات <u>الخيار الأول</u> من هذا النظام المختلط / (80 مقعدا فرديا + 26 مقعدا نسبيا + مقاعد الكوتات 18 =112)
باعتماد نتائج انتخابات 2003 نتوصل إلى ما يلي :

المقاعد الفردية التي تحصل عليها الجبهة	نسبة الجبهة من المقاعد الفردية	المقاعد النسبية التي تحصل عليها الجبهة	مجموع مقاعد الجبهة	نسبة الجبهة من كل مقاعد المجلس
15 مقعدا من أصل 80	% 18,8	6,5 26 × 25%	* 21,5	% 19,2 من أصل 112 مقعدا

* يمكن إضافة مقعدين تحصلهما الجبهة من الكوتات ليصبح عدد مقاعدها 23,5 وبنسبة 21% من مجمل المقاعد

2 ـ احتمالات <u>الخيار الثاني</u> من هذا النظام المختلط / (68 مقعدا فرديا + 21 مقعدا نسبيا + مقاعد الكوتات 18مقعدا = 107) وباعتماد نتائج انتخابات 2003 نتوصل إلى ما يلي :

المقاعد الفردية التي تحصل عليها الجبهة	نسبة الجبهة من المقاعد الفردية	المقاعد النسبية التي تحصل عليها الجبهة	مجموع مقاعد الجبهة	نسبة الجبهة من كل مقاعد المجلس

13 مقعدا من أصل 68	% 18,8	5 مقاعد 21 × 25%	18	% 16,8 من أصل 107 مقعدا

* يمكن إضافة مقعدين تحصلهما الجبهة من الكوتات ليصبح عدد مقاعدها 20 وبنسبة 18,7 % من مجمل المقاعد .

3 ـ احتمالات الخيار الثالث من هذا النظام المختلط /
(86 مقعدا بما فيها الكوتات + 26 مقعدا للتمثيل النسبي = 112) العدد النهائي قابل للزيادة حسب النتائج وباعتماد نتائج انتخابات 2003 نتوصل إلى ما يلي :

المقاعد الفردية التي تحصل عليها الجبهة	نسبة الجبهة من المقاعد الفردية	المقاعد النسبية التي تحصل عليها الجبهة	مجموع مقاعد الجبهة	نسبة الجبهة من كل مقاعد المجلس
16 مقعدا من أصل 86	% 18,8	6,5 مقعدا 26 × 25%	22,5	% 20 من أصل 112 مقعدا

التسلسل التصاعدي للنسب التي قد تحققها الجبهة في الخيارات الثلاثة :
الخيار الثاني : 16,8 % من مجمل مقاعد المجلس
الخيار الأول :19,2%
الخيار الثالث :20% ويمثل أقصى احتمالات هذا النظام المختلط المقترح لو طبق على انتخابات 2003 وهو ما يتطابق مع الفرضية التي بنينا عليها حساباتنا للنظام قبل القياس على انتخابات 2003 حيث بلغ الحد الأقصى لنسبة مقاعد الحزب الإسلامي حسب الخيار الثالث 20 % من مجمل المقاعد

النظام الإنتخابي الذي تريده الأحزاب السياسية ؟

تطالب الأحزاب السياسية بنظام مختلط يقوم على :

- ـ إعادة تقسيم البلاد إلى دوائر انتخابية تتناسب مع أعداد السكان .
- ـ إلغاء الكوتات .
- ـ صوتان لكل مواطن ، أحدهما لمرشح الدائرة بالإنتخاب الفردي ، والصوت الثاني لمرشحي القوائم .
- ـ تخصيص 50% من مقاعد مجلس النواب للمرشحين الفرديين .
- ـ تخصيص 50% من المقاعد لمرشحي القوائم وتوزع بناء على القاسم الإنتخابي مع المعالجة الحسابية للأصوات الفائضة عن القاسم الإنتخابي (معالجة الكسور بوسائل رياضية)

نموذج جبهة العمل الإسلامي 2003

احتمالات الجبهة حسب النظام الذي تطالب به الأحزاب/ صوتان لكل مواطن (50 % للمقاعد الفردية = 55 مقعدا / 50 % للقوائم = 55 مقعدا) مجموع المقاعد 110 بما فيها الكوتات ومقاعد التمثيل النسبي .
باعتماد نتائج انتخابات 2003 تصبح النتائج كما يلي :

المقاعد **الفردية** التي تحصل عليها الجبهة	نسبة الجبهة من المقاعد الفردية	المقاعد **النسبية** التي تحصل عليها الجبهة	مجموع مقاعد الجبهة	نسبة الجبهة من كل مقاعد المجلس
10 مقاعد من أصل 55	% 18,8	14 مقعدا 55× 25%	24	%21,8 من أصل 110 مقعدا

** تم اعتماد نموذج جبهة العمل الإسلامي كمثال تطبيقي لانها تصلح كحالة قياس ودراسة بسبب التنظيم الدقيق لعملها الانتخابي خلال الدورات السابقة